العرب
الأربعاء 2020/04/29
السنة 42 العدد 11692

مصر بصدد إلزام شركات الإنترنت بالدفع مقابل المحتوى

صحف ورقية كبرى لن تستفيد من العائدات لغيابها عن الإنترنت

يأمل صحافيون مصريون أن يخرج للنور القانون الذي يجري طرحه في أروقة مجلس الشعب بخصوص إلزام شركات الإنترنت العملاقة بالدفع مقابل المحتوى الصحافي، ويتم التوصل إلى صيغة تعاون مع تلك المنصات تضمن وسائل تمويل دائمة لصحفهم ودخلا جيدا.

مصر تعيد رسم العلاقة مع شركات الإنترنت

رحاب عليوة
كاتبة مصرية

القاهرة – دفعت التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على الصحافة الورقية المصرية، بعودة مشروع قانون لفرض الضرائب على شركات الإنترنت العملاقة، مثل فيسبوك وتويتر وغوغل إلى الواجهة، لتستفيد الصحف ووسائل الإعلام بجزء منها، خصوصا بعد خطوات مماثلة اتخذتها عدة دول مثل فرنسا وأستراليا.

ويطرح أعضاء في البرلمان المصري هذا الملف الفترة المقبلة بهدف إقرار قانون في ظل استمرار نزيف الخسائر في المؤسسات الصحافية، خاصة الرسمية التي تشكّل عبئا ماليا كبيرا على الحكومة.

ويندفع المشرعون المصريون بزخم عالمي قادر في حال تضافر الضغط على تلك الشركات لإلزامها بمسؤوليتها تجاه وسائل الإعلام التقليدية، بعدما باتت الشركات العملاقة المصدر الأول للحصول على المعلومات لدى الجماهير، ما حقق مكاسب كبيرة لها، فيما المحتوى ينتجه صحافيون يضطرون للمخاطرة بحياتهم أحيانا في سبيل التقارير، واليوم يواجهون مخاطر البطالة في ظل أزمات متجذرة منذ سنوات إضافة إلى جائحة كورونا.

أسامة شرشر

الوضع يسمح بعقد اتفاقيات عابرة للقارات مع الشركات العالمية

ولم تعد الحكومة المصرية على استعداد لتحمّل نزيف خسائر الصحف القومية، كذلك رجال الأعمال في الصحف المستقلة التي تنكمش يوماً بعد آخر في ظل فقدان عائد الإعلانات لحساب مواقع التواصل الاجتماعي، ما يعني خسارة المصدر الرئيسي في التمويل.

وبات الهمّ لدى العاملين في وسائل الإعلام والسلطة على السواء، هو البحث عن مصادر تمويل غير تقليدية تضمن استمرار الأولى وترفع الأعباء عن كاهل الثانية.

وقدّمت لجنة الثقافة والإعلام مقترحاً إلى البرلمان يجدد مشروع القانون الماضي، على وقع أزمة التمويل التي تضاعفت بعد الانخفاض الكبير في توزيع الصحف إثر تخوّف القراء من اقتنائها، على اعتبار الورق وسيطا لنقل الفايروس، والعزل الصحي، إضافة إلى توفر المحتوى على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

ويتناول المقترح الجديد، فكرة مشروع سابق قبل حوالي عام ونصف، يطالب بفرض ضريبة على إعلانات السوق المصري لدى شركات غوغل وفيسبوك وغيرهما من مواقع التواصل، مستنداً على قاعدة المنفعة المشتركة، إذ تجني تلك الشركات مليارات الدولارات أرباحاً دون أن تستفيد الصحف، بل في الواقع تخسر المعلنين.

وأعاق الجدول النيابي المزدحم من قبل عدم خروج المشروع إلى النور، فضلاً عن العقبات التي طرحها البعض من عدم تمثيل غالبية الشركات العالمية في مصر وصعوبة تحصيل ضرائب.

وقال عضو لجنة الإعلام في البرلمان وصاحب المقترح، أسامة شرشر، لـ"العرب"، إن فرص التحقيق الآن باتت أكبر في ظل زخم دولي يدفع في الاتجاه ذاته، وأصبح الوضع مؤهلا لعقد اتفاقيات عابرة للقارات مع الشركات العالمية لضمان حقوق الصحافيين، وإذا استدعى الأمر وجود قانون سنسرع في تشريعه بالتعاون مع المجلس الأعلى للإعلام.

أبرزت جائحة كورونا خطأ النظريات التي طفت على السطح السنوات الأخيرة بترجيح كفة وسائل التواصل وإعلام المواطن مع توقعات بانقراض الإعلام التقليدي، بعدما تأكد للجميع وفي المقدمة تلك المنصات، ضرورة الاعتماد على قواعد راسخة تقوم على التدقيق وتتضافر مع جهود الدول في التوعية.

واختبرت مواقع التواصل الاجتماعي وشركات الإنترنت العملاقة، أهمية دور وسائل الإعلام المحلية في خدماتها، فملايين عمليات البحث تُجرى يومياً عن الفايروس وتطوره، وتكون نتائجه مضامين قدمها صحافيون لا يستطيعون الحصول على مرتباتهم كاملة من وقع كورونا الذي تسبب في تخفيض الرواتب في جميع وسائل الإعلام المصرية تقريباً.

ورغم ذلك لا يزال عمالقة الإنترنت يرفضون الرضوخ للضغوط أو إعلان الاعتراف بحقوق الصحافة المحلية، وعندما أعلنت تقديم الدعم للصحافة جاءت كـ"منحة" وليست واجبا مستحقا.

يتجاوز الأمر الدفع لوسائل الإعلام إلى تغريمها، حيث تضطر تلك الوسائل إلى الترويج لمواقعها عبر تلك المنصات بإعلانات مدفوعة لضمان الوصول لأكبر عدد من الجماهير، في حين أن مواقع الصحف التي تضطر للدفع بدلاً من التحصيل تؤدي خدمة لتلك المنصات التي ترسخت صورتها كساحات للمعلومات وليست فقط الترفيه أو التواصل مع الأصدقاء. ويأمل صحافيون مصريون أن ينتهي الوضع إلى صيغة تعاون ما مع تلك المنصات العالمية تضمن وسائل تمويل دائمة لصحفهم ودخلا جيدا دون أن يضطروا للعمل في أكثر من وسيلة.

وتعمل نقابة الصحافيين المصرية على تعزيز الدفع في ذلك الاتجاه، وقال عضو مجلس النقابة عمرو بدر، إن فكرة مطالبة تلك المنصات بمقابل مادي ناقشها المجلس السابق، لكنها طويت في الدرج، رغم حماسة الجماعة الصحافية لها.

وأضاف أن الأمر لم يعد رفاهية، فالبحث عن وسائل تمويل بديلة ضروري وهو حبل إنقاذ، لذلك سيعيد بدر شخصيا تقديم المقترح إلى مجلس النقابة قريبا للبدء في مراسلة تلك المنصات.

ويبقى أمام وسائل الإعلام تحديات حتى في حال نجح الضغط في الوصول لتفاهم ما، إذ من غير المتوقع أن تملك كافة الوسائل الحجة ذاتها عند المطالبة باستحقاقات مالية من تلك المنصات، فهناك صحف كبرى تحقق خسائر لا تملك أصلا موقعا إلكترونيا حتى الآن، أو جمدته لأسباب مجهولة، ما يجعل نصيبها من الكعكة مفقودا.

وأكد لنا أستاذ الإعلام في جامعة القاهرة، صفوت العالم، أن البحث عن مصادر للتمويل من شأنه إثراء المحتوى الإعلامي، خصوصاً وأن العاملين في مهنة الصحافة أصبحوا مهددين ببطالة متزايدة، لكن تلك المصادر لن تكون متوفرة للجميع.

ويتعلق التصنيف أو المفاضلة، وفق العالم، بعدد المتابعين للمادة الصحافية التي تقدمها صحيفة ما، مثلاً يمكن تعميم نموذج يوتيوب الذي يمنح مقابلا ماديا للقنوات التي يتخطى عدد متابعيها رقما بعينه، والأمر ذاته يمكن أن يصبح محل بروتوكول بين الإعلام التقليدي وتلك المنصات.

وقد تقتنص صحف خاصة لها جمهور عريض هذه الفرصة حال تم الوصول إلى اتفاق، ما ينعكس على سوق المنافسة بين الصحف وضخ الدماء من جديد في شرايين المهنة المتصلبة.

ولعل وفاء المنصات العالمية بالتزاماتها تجاه الصحف ربما يصبح مبادرة لتحسين أوضاع الصحافة في المنطقة العربية التي عانت من نماذج ربحية متعددة، السطوة فيها بالأساس للتمويل السياسي أكثر منه للتمويل الاقتصادي، ما يفسر استمرار بعض الصحف، رغم خسارة الإعلانات وانخفاض التوزيع.

وبعد أزمة كورونا تراجعت أولوية المعارك الإعلامية والسياسية، بما هدد وضع الصحافة وجعل السعي نحو الحصول على حقوقها معركة حياة يجب أن تُخاض.

صحيفة إيرانية تخسر نطاقها الإلكتروني بسبب العقوبات الأميركية

طهران – خسرت الصحيفة الإيرانية الحكومية "إيران" نطاق موقعها الإلكتروني ".كوم" بينما اتهم ناشرها الولايات المتحدة بـ"سرقة" اسم نطاقها على الإنترنت.

وبينما لم تعد نسخة الصحيفة على نطاق ".كوم" متاحة إلا أن نسختها بنطاق ".إر" لا تزال موجودة.

وقال مدير المجموعة الإعلامية الناشرة لـ"إيران" مهدي شافعي إن وزارة الخزانة الأميركية تسعى لـ"حجب" و"مصادرة" اسم نطاق الصحيفة.

وأضاف أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب "أظهرت حتى الآن أنها غير عقلانية ولا منطقية إطلاقا وبالتالي فإن سلوكيات على غرار سرقة نطاق صحيفة لم تكن متوقعة".

وقال شافعي "هذا عمل لاإنساني ينتهك حقوق الإنسان وخصوصا حرية التعبير".

ودعا "جميع الهيئات الدولية والعاملين في مجال الإعلام وجميع أنصار حرية التعبير حول العالم لإدانة هذا القرار".

وتظهر عملية بحث عن الصحيفة الإيرانية على نطاق ".كوم" أنه تم تحديث وضعها في 23 أبريل وباتت مملوكة من قبل "أو.إف.سي.أيه هولدنغ" المسجلة في فلوريدا.

وتتحرك وزارة الخزانة الأميركية، خصوصا مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بناء على العقوبات التي شددتها إدارة ترامب بشكل كبير بحق إيران منذ 2018.

ونتيجة ذلك، أغلقت مواقع تواصل اجتماعي بينها "إنستغرام" حسابات تابعة لمسؤولين إيرانيين على اللائحة السوداء لوزارة الخزانة.

كما أغلقت الخزانة الأميركية في يناير الماضي نطاق مواقع وكالة "فارس" للأنباء وهيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية على الإنترنت على خلفية العقوبات المفروضة ضد إيران.

وذكرت وكالة فارس أن مزود خدمة الإنترنت الدولي أرسل لها رسالة بالبريد الإلكتروني، تفيد بأن سبب الحظر جاء "بطلب من الهيئة الأميركية لمراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) والقائمة السوداء لهذه المؤسسة (SDN)".

وفي 2013، ذكر صحافي استقصائي أميركي متخصص بالأمن الإلكتروني يدعى برايان كريبسون على مدونته أن "أو.إف.أيه.سي هولدنغ" هو توقيع شركة أميركية تدعى "نتووركس سوليوشنز" والشركة التي تتبع لها "ويب.كوم".

وبحسب كريبسون، انتزعت الشركتان المئات من أسماء النطاق المرتبطة بكيانات سورية مستهدفة بعقوبات أميركية لارتباطها بالرئيس بشار الأسد والحرس الثوري الإيراني الذي صنفته واشنطن منظمة إرهابية.

وتأسست وكالة فارس عام 2005، وتزعم أنها مستقلة، لكنها في الواقع متحالفة بشكل وثيق مع الحرس الثوري الإيراني.

ومنذ عام 2013، أصبحت منصة لمنتقدي السياسات المعتدلة للرئيس حسن روحاني، والاتفاق النووي لعام 2015 بين طهران والقوى العالمية.

ويمتلك الحرس الثوري الإيراني آلة إعلامية كبرى، ولديه حضور قوي على الشبكة العنكبوتية، وفي مجال الصحف ووكالات الأنباء وأنشطة التلفزيون والإذاعة.

وبدأ نشاطه الإعلامي بتوزيع نشرة يومية هي "الأخبار والتحليلات" كان يصدرها مكتب ممثل الولي الفقيه في الحرس الثوري، تهدف لاطلاع أعضائه على الأحداث ومواقف قيادة الحرس الثوري، وتوسعت نشاطاته لاحقا لتشمل العديد من المنصات.

عناوين مختلفة لمحتوى واحد

فوضى فتاوى بعد بث التلفزيون السوداني الأذان قبل موعده

الخرطوم – اعتذر التلفزيون السوداني، في نشرة الأخبار الرئيسية مساء الأحد، عن "الخطأ غير المقصود" الخاص بإذاعة أذان المغرب في السودان قبل موعده بـ10 دقائق في ثاني أيام شهر رمضان، بعد أن أثار انتقادات واسعة في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

وأفطرت الكثير من الأسر السودانية قبل حلول أذان المغرب بسبب بث التلفزيون الرسمي الأذان قبل موعده، وهو ما تسبب في حالة من الارتباك في ذلك اليوم.

وقالت صفحة التلفزيون الرسمي السوداني على فيسبوك، إن "إدارة التلفزيون اعتذرت في نشرة الأخبار الرئيسية عن الخطأ غير المقصود الذي حدث، بإذاعة أذان المغرب قبل 10 دقائق من زمنه الأصلي".

وأوضح التلفزيون أن "مسؤول في إدارة التلفزيون السوداني قال إن الإدارة حققت في هذه الحادثة التي أحدثت إرباكا في موعد الإفطار لهذا اليوم. ووعد أن لا يمر الأمر دون عقاب للمتسببين".

من جانبه، قال لقمان أحمد مدير هيئة الإذاعة والتلفزيون السوداني، في مداخلة مع الإعلامي المصري عمرو أديب، مساء الاثنين، تعليقا على الواقعة، إن ما حدث يعود إلى خطأ فني في المونتاج، حيث برمج الأذان وسط مجموعة من الإعلانات، وتم إذاعته بشكل خاطئ، ثم أُذيع بشكل طبيعي في وقته لاحقا.

وأشار إلى أن عددا كبيرا من المواطنين أفطروا على هذا الأذان الخاطئ، لافتًا إلى أنه شخصيًا أفطر على هذا الأذان.

> مستخدمو مواقع التواصل انتقدوا تساهل التلفزيون القومي وعدم الانضباط في أمر يتعلق بالشعائر

وانتقد عدد من مستخدمي مواقع التواصل هذا التساهل وعدم الانضباط من قبل التلفزيون القومي، في أمر مهمّ يتعلق بالشعائر، بينما طلب بعض المواطنين فتوى حكم إفطارهم بناء على هذا الأذان.

في المقابل، تباينت فتاوى المشايخ والدعاة ما بين القضاء وعدم القضاء، لمن أفطر على هذا الأذان الخاطئ.

وقال عدد من الدعاة على الشبكات الاجتماعية أن أي أحد أفطر مع أذان تلفزيون السودان فإن صيامه صحيح وليس عليهم القضاء والدليل موجود في نصوص القرآن.